

رفضت مساواة العسكريين الخليجيين و «البدون» بنظرانهم الكويتيين

«الداخلية والدفاع» توافق على تعديل قانون الجيش



أعضاء اللجنة



الشيخ ناصر الصباح الذي وصوله للمجلس أمس

■ **المرداس : ممثلو «الدفاع» أكدوا أن العسكريين الخليجيين والبدون سيعاملون معاملة الكويتيين في كل المميزات**

توافقا على القانون بين السلطين التشريعية والتنفيذية. وقال إن ممثلي وزارة الدفاع أكدوا أن العسكريين الخليجيين وغير محددي الجنسية سيعاملون معاملة الكويتيين في كل المميزات سواء في الترقيات أو في الراتب أو الدورات أو العلاج بالخارج لهم ولأسرهم. وأوضح المرداس أن هؤلاء العسكريين سوف يلقون الراتب بالكامل بلا استقطاع من التأمينات الاجتماعية وبالتالي رواتبهم ستهلك رواتب العسكريين الكويتيين.



المرداس يصرح لوسائل الإعلام

القانون جاء بسبب انتفاء الحاجة له بعد الاستماع إلى ممثلي وزارة الدفاع والتأكد من تحقق المساواة بين العسكريين كافة. وبين المرداس أن اللجنة صوتت على تعديل قانون الجيش كما أقر في الدولة الأولى وسيعرض على جدول أعمال جلسة الغد مؤكداً أن هناك

التعديل المقدم لمساواة العسكريين غير محددي الجنسية والخليجيين بالعسكريين الكويتيين انتفت لأن هذا الأمر متحقق في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن الجيش. من جهته قال مقرر اللجنة النائب شايف المرداس إن رفض اللجنة التعديل على مشروع

عن تفأوله بإقرار المداولة الثانية لمشروع القانون. وأوضح عسكر أنه عقد اجتماعاً مختصراً مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح قبل اجتماع اللجنة مؤكداً أن الوزير كان داعماً للقانون. وبين عسكر أن الحاجة إلى

■ **العنزي : وزير الدفاع كان داعماً للقانون و متفائلون بإقراره في المداولة الثانية**

وافقت لجنة شؤون الداخلية والدفاع بالإجماع على مشروع تعديل قانون الجيش كما أقره مجلس الأمة في المداولة الأولى ورفضت اقتراحاً لتعديل القانون يقضي بمساواة العسكريين الخليجيين وغير محددي الجنسية بنظرانهم الكويتيين. وقال رئيس اللجنة النائب عسكر العنزي في تصريح للفرزيون المجلس إنه يانلقار طباعة التقرير بالكامل نهدياً لرفعه إلى المجلس ليناقد في جلسة الثلاثاء * الغد* معرباً

رئيس مجلس الأمة أقام مأدبة غداء على شرف الضيف الزائر والوفد المرافق له الغانم بحث التعاون مع الجبوري



الغانم والجبوري أثناء المباحثات

لدى جمهورية العراق سالم الزمسان والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري وسفير جمهورية العراق لدى الكويت علاء الهاشمي. وعقب المباحثات أقام الرئيس الغانم مأدبة غداء على شرف الضيف الزائر والوفد المرافق له في مبنى صباح الأحمد للأعضاء حضرها عدد من النواب. يذكر أن رئيس مجلس النواب العراقي وصل إلى البلاد يوم أمس الأول في زيارة رسمية تستغرق يومين

إلى عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك وأخر التطورات والمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية بالإضافة إلى الإجراءات والخطوات اللازمة اتخاذها لمواجهة التحديات التي تشهدها المنطقة. وحضر المباحثات رئيس بعثة الشرف المرافقة النائب علي الديباسي ورئيس لجنة الشؤون الخارجية النائب حمد الهرشاني والنائب عسكر العنزي والحميدي السبيعي وسفير الكويت

عقد رئيس مجلس الأمة مبروك الغانم في مكتبه أمس مباحثات رسمية مع رئيس مجلس النواب في جمهورية العراق د.سليم الجبوري والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد. وجرى خلال المباحثات استعراض علاقات التعاون بين الكويت وجمهورية العراق وسبل تعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات لاسيما المتعلقة بالجانب البرلماني. كما تطرقت المباحثات



الغانم وضيف الكويت في مجلس الأمة أمس

بالإضافة إلى ثالث قريباً عن المفردين السنة والشيعية والبدو والحضر

الشطي: اقتراحان للعفو العام عن «خلية العبدلي» ودشتي

وأضاف الشطي أن الظروف اليوم تغيرت نتيجة إصرار بعض النواب على اقتصار القانون العام على المقتحمين فقط داعياً جميع ذوي المفردين المتهمين في قضايا رأي عام إلى تزويده بكافة بياناتهم من أجل ضمهم للقانون الذي سيقدّم. وقال * لن نسمح بعد اليوم بصيف وشناء على سطح واحد ولا بوجود تمثيل عنصري أو طائفي وإذا كان من اقتحم المؤسسات الرسمية للدولة وأعلن إسقاطها يستحق العفو فإن من حزن السلاح خوفاً من غزو الإرهاب أيضاً يستحق العفو

أعلن النائب خالد الشطي تقدمه باقتراحين بقانونين للعفو العام عن قضية خلية العبدلي وعن النائب السابق عبدالحميد دشتي مشيراً إلى أنه سوف يتقدم خلال اليومين المقبلين باقتراح بقانون للعفو عن المفردين من السنة والشيعية والبدو والحضر. وقال الشطي في تصريح بالمرکز الإعلامي في مجلس الأمة إنه أمام إصرار بعض النواب بطرح قانون العفو العام عن قضية اقتحام المجلس فقط دون القضايا الأخرى ودون قضايا المفردين فإن هذا الأمر يدفعه إلى تقديم قانون آخر للعفو العام.



خالد الشطي

من محور واحد يشمل جميع التفاصيل والتجاوزات

العدساني: تقديم صحيفة استجواب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة اليوم

أعلن النائب رياض العدساني عزمه والنائب د.عادل الدمخي تقديم صحيفة استجواب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي اليوم. وأضاف العدساني في تصريح صحفي أن الاستجواب سيكون من محور واحد يشمل كافة التفاصيل والتجاوزات المتعلقة باختصاصات الوزير وذلك حسب مرسوم رقم 53 لسنة 1998 في شأن اختصاصات وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة.

وكان النائب رياض العدساني قد لوح في منتصف يناير الماضي بأنه سيقدم والنائب د.عادل الدمخي استجواباً للوزير الخرافي بسبب تقديمه معلومات مغلوطة وغير دستورية، وعدم إجابته على الأسئلة البرلمانية.



رياض العدساني

أنجزت تقريرها عن «التصريحات الفلبينية»

«الخارجية» : توصيات بتوفير عمالة مدربة توافق سوق العمل



جانب من اجتماع اللجنة

■ **الحويلة : الجميع مسؤول عن سمعة الكويت فيما يخص حقوق الإنسان**■ **ضبط أسعار العمالة الوافدة وتفعيل**■ **الجانب الرقابي ومراجعة كل نظم ولوائح العمل**

العمل

وأكد أهمية ضبط أسعار العمالة الوافدة وتفعيل الجانب الرقابي ومراجعة كل نظم ولوائح العمل الأهل والقوانين ذات الصلة وتطويرها مؤكداً أن مسؤولية المحافظة على حقوق العاملين تقع على عاتق جميع وزارات الدولة

بطلع المجلس على هذه القضية لكي يناقش في الجلسة المقبلة، لا سيما آلية توفير عمالة مدربة توافق سوق العمل. وأشار إلى أن لكل مسؤول عن مواجهة تطورات ملف العمالة المنزلية وخصوصاً الفلبينية من أجل الحفاظ على سمعة الكويت.

أنهت لجنة الشؤون الخارجية تقريرها بشأن تكليف المجلس بإياداً بحث التصريحات المنسوبة للرئيس الفلبيني بخصوص العمالة الفلبينية.

وقال مقرر اللجنة النائب د.محمد الحويلة في تصريح بالمرکز الإعلامي في مجلس الأمة * تكريماً لسمعة الكويت واحترامها لحقوق الإنسان، تم الاجتماع بالجهات المعنية وتناول صحة الإجراءات التي اتخذت في هذا الجانب.

وأشار إلى أن تقرير اللجنة جاء متكاملًا وتضمن توصيات بشأن آلية استخدام العمالة الوافدة والتنسيق بين الجهات الحكومية.

وأكد أن الجميع مسؤول عن سمعة الكويت فيما يخص حقوق الإنسان. لافتاً إلى أن اللجنة سترفع تقريرها في